العدد(1490) السنة السادسة -السبت (25) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com

من المحرر

اوراق ثبوتية مشوهة

محمود النمر

هناك غصة قديمة في نفس كل عراقي من الاوراق الثبوتية التي تطلبها منه كل الدوائر الرسمية في المراجعات المستمرة للحصول على وثيقة، او هوية شخصية، او شهادة جنسية، او جواز سفر، او حتى بطاقة سكن. هذه البطاقات الاربع التي تلاحق المواطن العراقي حتى ساعة الموت، وربما بعد ذلك حين يكون تقسيم الإرث على الغرماء من اولاده، اذا كان هناك من إرث، واذا ظهر خطأ ما في احد الاوراق تقوم الدنيا ولا تقعد، وتبدأ المعاناة والدوامة بالمراجعة على تصحيح ذلك الخطأ القاتل الذي لايمكن ان يفلت منه إلاّ بقدرة قادر، بعد ان يدفع المرء ما في الجيب، بدءاً من (فراش) الدائرة وانتهاءً بالمدير الذي يتسلم المقسوم من وراء الستار لأنه يربأ بنفسه ان يتسلم مبلغا بسيطا. وهي عادة تعلمها منذ تسلم منصبه في الدائرة المعنية بذلك.

اذكر ان احد اقاربي كان اسم جده (خلف) ولكن في التعداد السكاني لعام ١٩٥٧سقطت النقطة الى الأسفل فاصبح الاسم (جلف) وعندما اراد احد افراد العائلة ان يحصل على شهادة الجنسية ظهرت هذه المشكلة العجيبة التي لاحل لها، فدامت هذه المشكلة العويصة لمدة عامين مابين بغداد والعمارة. وفي احد الايام، اثناء مراجعته دائرة نفوس العمارة، والشخص المراجع اصبح معروفا لدى جميع الموظفين في دائرة النفوس سواء كان ذلك في بغداد او في العمارة، وهم يعرفون من خلال الوثائق الثبوتية الاخرى ان اسم جده خلف وليس (جلف) قال له موظف دائرة نفوس العمارة في ساعة مباركة (هابويه ما خلصت قضيتك) فاجابه: استاذ والله اريد اتعين وانا ما عندي شهادة جنسية وهذه النقطة هي سبب المشكلة. فقال له تعال انت تعبت وصارلك سنتين تراجع واريد اسويهه لله، وقضيتك صحيحة وليست خطأ، فوضع النقطة فوق بدلا من تحت وانتهت القضية (وابوك الله يرحمه). القصد من هذه القصة اننا اصبحنا في القرن الحادي والعشرين، ونمتلك التقنيات المتطورة، التي يمكن ان نتجاوز بها هذه الاشكالات البدائية، وقد سمعنا الكثير من الوعود التي يطلقها المسؤولون عن اصدار البطاقة الالكترونية التي فيها جميع المعلومات عن المواطن.واذا كنا عاجزين عن ذلك فلتصدر هذه الهويات على شرط ان تكون المعلومات المكتوبة بها ليست بخط الموظف الذي لايميز الحروف الابجدية، وتكون وبالا على المواطن في كل الدوائر التي يراجعها وخاصة في الجوازات التي يسافر بها المواطن الى الدول ويتعرض الى المساءلة نتيجة عدم وضوح الخط او جهل الموظف باللغة العربية او الانكليزية. ولتكن كتابة المعلومات عن طريق الحاسبة الالكترونية التي تظهر فيها الحروف واضحة وبلا اخطاء قاتلة ممكن ان تؤدي بصاحب المشكلة الى السجن او الهلاك ! علينا ان نبدأ بتحديد الاخطاء سواء كانت صغيرة ام كبيرة ولا يمكن ان نبقى تحت سلطة العقول التي ترفض التطور النوعي في حل المشكلات المتعلقة بالمواطن، ولتكن اوراقنا الثبوتية اكثر تطورا ووضوحا من ذي قبل،وحتى لاتبقى سلطة الروتين والبيرقراطية متحكمة بالمواطن الذي حمل قهر الحقب التي استلبته حد العظم!

واذا كنا عاجزين عن ذلك فلتصدر هذه الهويات على شرط ان تكون المعلومات المكتوبة بها ليست بخط الموظف الذي لايميز الحروف الابجدية، وتكون وبالا على المواطن في كل الدوائر التي يراجعها وخاصة في الجوازات التي يسافر بها المواطن الى الدول ويتعرض الى المساءلة نتيجة عدم وضوح الخط او جهل الموظف باللغة العربية او الانكليزية. ولتكن كتابة المعلومات عن طريق الحاسبة الالكترونية التي تظهر فيها الحروف واضحة وبلا اخطاء قاتلة ممكن ان تؤدي بصاحب المشكلة الى السجن او الهلاك

تقرير

التسول مخالف للقوانين لكنه ظاهرة

علي جابر

تهدف القوانين الاجتماعية الخاصة بالضمان الاجتماعي في بلدان العالم كافة الى حماية المجتمع برمته، و درء الاخطار التي تنجم عن تفشي ظاهرة الفقر في صفوف العامة من الناس. و يلاحظ في الاونة الاخيرة بروز ظاهرة التسول بشكل يختلف عما هو مألوف، حيث ان عدد المتسولين ارتفع كثيرا، و كذلك الاساليب. هذه الظاهرة باتت تعني للكثيرين وسيلة من وسائل الاثراء، يقول المواطن صائب عبد السلام. نشاهد في الاسواق، والاماكن العامة شبابا قادرين على العمل، اعمارهم بين ١٨-٢٠ سنة يقومون (بالكدية) كما ان هناك اعدادا كبيرة من الاطفال الحفاة العراة يبيعون (العلكة و الحلوى و العلاليق) كغطاء لاستعطاف الناس و الحصول على المال. وطبعا هذه الحشود التي تعمل منذ الصباح و حتى غياب الناس عن الاسواق لا بد ان يكون هناك من يشرف عليها و ينظمها، فهي تعمل وفق توجيهات محددة. ويتفق المواطن (روكان الجبوري)، صاحب محل في الكرادة، على ان هذه الظاهرة استفحلت و بولغ فيها. فلا يكاد يمر وقت قصير حتى يأتي شحاذ او شحاذة و يطلب مادا يده و بأساليب مقرفة و بشكل بغيض وملح ووقح. انهم يحصلون على مبالغ كبيرة، و طبعا هذه المبالغ التي يحصلون عليها تغريهم في الاستمرار بهذه الحرفة غير الشرعية خاصة في بلد يعد من البلدان الغنية في ثرواته. في السابق كانت الدولة تقوم بحملات مكثفة للحد من هذه الظاهرة. وللاسف فالكثير منهم غير محتاج، وهم بذلك يقطعون سبيل المعروف لأن هناك الكثير من العوائل المتعففة هي التي تحتاج فعلا الى هذه المبالغ.

المحامية انعام عودة ثجيل/ ماجستير في القانون الدستوري حدثتنا عن الجانب القانوني والانساني لهذه الظاهرة قائلة: هذه الظاهرة مخالفة لقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ و كذلك لقانون رعاية الاحداث، حيث يمنع المتسول و لا يسمح للصغار بممارسة (التسول)، و يؤدي الامر الى وضعهم في المدارس الاصلاحية و لا يسمح لهم ان يمارسوا الاعمال المختلفة، وفقا لقانون الاحداث. وكانت في السابق تفرض عقوبات و غرامات على المتسولين وفق حملات تجريها وزارة الداخلية و اعتقد ان الظروف الحالية تحول دون اتخاذ مثل هذه الاجراءات.

بينما يشارك الباحث الاجتماعي يونس منصور بالقول ان قيام الصغار خصوصا الذين تقل اعمارهم عن ١٢ سنة باعمال الكدية يؤدي الى اختلاطهم بالاسواق و بالتالي تأثرهم بما يجري. وربما يؤدي الامر الى انحرافهم و ارتكابهم الجريمة وهنا تقع على عاتق الاباء مسؤولية متابعة هؤلاء الصغار. كما ان الدولة لا بد ان تقوم بإجراءات مناسبة و منها تفعيل قانون الرعاية الاجتماعية و تشغيل العاطلين و مساعدة العوائل الفقيرة من خلال زيادة دخول الموظفين و مراقبة هذه الظاهرة عن كثب كي لا تزداد مع الايام.

و بين المواطن ابو مهدي (موظف في البلدية) وجهة نظره فقال ان اغلب الدوائر البلدية تقوم بتشغيل اعداد كبيرة من الصغار في تنظيف الشوارع وفقا لخطط مرسومة بعد ان توكل عملية الاختيار الى معتمدين خاصين. وهم يقومون بالتعاقد مع هؤلاء الصغار، وهذه خطوة جيدة للحد من ظاهرة البطالة او جنوح الصغار نحو ممارسة الشحاذة في الشوارع .

شكوى بالصورة لبلدية الكرخ

الصورة ابلغ من الكلمة في وصف الحال الذي عليه شاطيء نهر دجلة من جانب الكرخ وفي المكان الذي يقع قرب دائرة التقاعد العامة اذ يشكو اصحاب الزوارق النهرية من الذين يمتهنون نقل المواطنين من ضفة النهر في الكرخ الى الضفة المقابلة في جانب الرصافة قبالة شارع النهر (شريعتهم) كما يطلقون عليها تعاني من الاهمال تماما، بقايا سكراب ونفايات ترمى من كل حدب وصوب اضافة الى ان العبرات المحطمة بقيت داخل النهر دون ان تجد من يعني برفعها وتشكل عائقا امام زوارقهم النهرية.

بلدية الكرخ ابلغت لمرات عديدة بالوضع غير المريح لهذه الضفة من قبلنا لكنها لم تكلف نفسها عناء معاينة الحال لكي تغير من واقعه نحو الافضل، لاسيما وان مثل هذه الامكنة يتوجب الاهتمام بها لانها من الاماكن التي يقصدها المواطن والزائر على حد سواء للترويح عن النفس لذلك نطالب الاهتمام بها والعمل على جعلها شبيهة بالمرسى الموجود قرب شارع المتنبي في الضفة الاخرى.

عدد من اصحاب الزوارق

شكاوى

متنزه الرشيد من يعيد له الحياة

منذ اربع سنوات ومتنزه الرشيد الواقع تحت الجسر السريع الرابط بين منطقتي بغداد الجديدة والدورة من جهة (كمب سارة) يشكو الاهمال والتخريب. ومن ذلك تحويل جزء كبير منه الى ساحة وقوف للسيارات الكبيرة، والقسم الاخر الى ورش تصليح وحدادة وبيع، بعد ان كان رئة سليمة يتنفس الناس من خلالها بهجة وصحة وجمالا. نناشد دائرة بلدية الكرادة لاعادة هذا المتنزه الى الحياة.

المواطن محمد امير خلف

بين ممنوع الوقوف وممنوع الانتظار

لقد درجت الجهات المعنية لوضع لافتات حمراء اللون لمنع وقوف السيارات واخرى لمنع الانتظار في الغالب الاعم من شوارع بغداد، وبين عدم الوقوف، وعدم الانتظار امتار، ترى كيف يتسنى لصاحب المركبة ممارسة عمله الذي قد يستدعي الوقوف او الانتظار مع عدم توفر الساحات الخاصة بذلك؟ واذا توفرت في بعض الاحيان فهناك من يستحوذ عليها ويستغلها لحسابه الخاص، ويتحكم باصحاب المركبات، يرجى ملاحظة ذلك واتخاذ مايلزم بالاصلاح.

مواطن من بغداد

إلى أنظار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

اني والد الطفل (مؤمل محمد جبار) من مواليد ٢٠٠٠ يعاني ولدي مرض الصرع الشديد الولادي منذ تسع سنوات وقد اجهدني علاجه راجيا شمولي باعانة شبكة الحماية الاجتماعية تخفيفا عن كاهلي لكوني غير قادر على تأمين تكاليف علاجه بسبب ظروفي المعيشية الصعبة.

المواطن محمد جبار

شكوى من سامراء

بعث المواطن سامر عبد الرحمن من سامراء برسالة حث بها الجهات المعنية من وزارة النقل والهيئة فيها واصحاب سيارات النقل الحد من غلواء فرض اسعار اجرة الركوب ما بين سامراء وبغداد. ويذكر في رسالته ان صاحب السيارة (التكسي) صار يتقاضى مبلغ عشرين الف دينار اجرة نقل للراكب الواحد وربما سيزداد في الايام المقبلة. لذلك يطالب في رسالته بتنظيم الكراجات وتحديد الاسعار وانقاذ المواطنين من حالات الجشع التي يتعرضون لها.

طلبة الدراسات العليا في البصرة يطالبون

يطالب عدد من أساتذة جامعة البصرة ممن قدموا للدراسة على النفقة الخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التدخل لحل الاشكاليات التي تعيق دراستهم العليا.

ويضيفون انهم ولعدم وجود تخصص دكتوراه اتصالات (فقط كونترول و قدرة ومكائن) في كلية الهندسة بجامعة البصرة الى جانب اسباب اخرى قدموا معاملاتهم لكنهم فوجئوا بتغيير الضوابط، وبرغم ذلك اكملوا كافة الاجراءات المطلوبة وحصلوا على موافقة عميد الكلية ورئيس الجامعة ورفعوا معاملاتهم لوزارة التعليم العالي منذ ١٥-١١-٢٠٠٨. وبعد سلسلة المراجعات تم ابلاغهم بموافقة الوزير على الطلبات وتم رفع المعاملات الى امانة مجلس الوزراء في ٢٧-١-٢٠٠٩ للمصادقة عليها الا انهم لم يتسلموا أي رد حتى الان.

ويطالبون وزير التعليم التدخل بالموضوع وحله باسرع وقت ووفق الضوابط الادارية والقانونية لان القبول في الجامعات العالمية ليس بالسهل، ويحتاج الى وقت واختبارات. الامر الذي يعرقل قبولهم في حال تأخير المصادقة. ونتعهد باكمال الدراسة في اسرع وقت وبافضل النتائج والعودة للعراق لخدمة الاهل والاحبة.

البصرة/ عدي الهاجري

ضوء

غياب دوريات الشرطة الراجلة

رجل الشرطة هو رمز السلطة والقانون، وهو موضع الامن والامان والطمأنينة بالنسبة للانسان العادي في الشارع والسوق وفي أي مكان يمارس فيه الناس حياتهم الاعتيادية. فاذا تعرض احد الناس الى اعتداء من بعض المتسكعين، او اذا تعرض الى سرقة من احد اللصوص والنشالين، فالشرطي هنا هو الملجأ الذي تلوذ به الضحية، وبالتالي هو من يردع او يقتص من المعتدي ومن اللص والنشال. من هنا صار وجود الشرطي ضرورة في الشارع وفي الأماكن العامة، مثل الساحات والاسواق والاماكن الاخرى التي يوجد فيها الناس بكثرة والتي يقصدها اللصوص والمتسكعين ايضا.

صار وجوده ضرورة امنية، وحاجة انسانية ونظامية تشيع الثقة بالنفس وبالاخرين، وتمنح المواطنة صفة التحضر وانسانية العلاقة بين الدولة والمواطن. هذه الملاحظات جاءت على خلفية غياب دوريات الشرطة الراجلة في الاماكن العامة والتي يعني حضورها تكريس النظام والامن بشكل عام. ويعني وجودها ايضا خوف واحجام اللصوص والنشالين وترددهم في ممارسة جرائمهم حين يكون رجل الشرطة والامن شاخصا امامهم. وبهذا نتمكن من الحد من تلكم الاعتداءات والجرائم الصغيرة والكبيرة منها، ونتمكن من تفادي خسائر مادية ومعنوية صار من المعتاد تقديمها من المواطن دون توقف. والمفارقة في هذا ان مثل هذه الدوريات موجودة في العديد من المحافظات وغائبة عن بغداد، على الرغم من حساسية المرحلة وتفاقم الشعور بالانفلات وفقدان الرقابة الامنية والحضور الامني المهم للفرد وللجماعة والذي توفره دوريات الشرطة الراجلة وتحقق من خلاله الكثير الكثير من المنافع والخدمات للناس. كما تمنع انتشار الجريمة واستشراء الفوضى والفلتان، وتمنح السعادة والراحة للناس البسطاء. نرجو الاهتمام بهذا الموضوع ودراسته جديا والاخذ به خدمة للناس وتطبيقا للقانون ومنعا للتجاوزات.

بين المواطن والجهات الامنية

مراكز شرطة

نتمنى على الحكومة ان تعيد مراكز الشرطة المنتشرة في المناطق الشعبية الى سابق عهدها، بعد ان تم اشغالها من قوات قتالية سواء من مغاوير الشرطة او من قوات الجيش، بعد ان تم ضم بعضها البعض في ابنية تقع في اطراف المناطق لكي تسهل من مراجعة المواطن لها في معاملاته الرسمية او الامنية.

اجهزة

يلاحظ ان البعض من افراد الشرطة والجيش ممن كلفوا بالكشف عن الاسلحة والمتفجرات التي تنقل بواسطة السيارات باجهزة حديثة، لم يدخلوا دورات لاستخدامها الاستخدام الامثل. والدليل على ذلك ان البعض يستخدمها وهو يرتدي الدرع الواقي الذي نعلم بانه لايتوجب ارتداءه عند استخدامها.

من اجل بغداد انظف واجمل

بغداد في ثوب قشيب

فكرة ابدال الحواجز الكونكريتية بحواجز نباتية من اشجار وشجيرات تتشابك فيما بينها لو طبقت في العاصمة بغداد لكان الحال افضل مما هو عليه الان. لاسيما وان احدى الشركات الاجنبية طرحت هذه الفكرة وقالت بانها قد طبقت في العديد من الاماكن في العالم، هذا ما علمناه من وسائل الاعلام ونتمنى ان يؤخذ الامر بجدية لالباس العاصمة بغداد ثوبا قشيبا بدل الاسمال التي عليها الان.

تمثال

لانعلم بان الجهات المعنية في امانة بغداد او غيرها من الجهات ذات الصلة قد تخلت عن صيانة تمثال (السعدون) الذي ينتصب في ساحة النصر ام لا، فالمشاهد لايغيب عن ناظريه النواقص التي تعتري الجزء الاسفل منه. تمثال السعدون يعد من اجمل النصب التي تزين العاصمة بغداد للطريقة التي نفذ فيها ولبراعة الفنان في نحته، لكنه في طريقه للتآكل...